أهمية مقاييس التدفقات النقدية التشغيلية في إدارة مخاطر السيولة لدى بنك البركة الاسلامي

The importance of operating cash flow measures in liquidity risk management of Al Baraka Islamic Bank

علي العبسي[1]، حمزة تجانية[2] ، محمد فيصل مايده[3]

[1] جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي (الجزائر)، labsi-ali@univ-eloued.dz

[2] جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي (الجزائر)، tedjania-hamza@univ-eloued.dz

[3] جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي (الجزائر)، maida-medfaissel@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2021/10/27 تاريخ القبول: 2022/06/05 تاريخ النشر: 2022/06/11

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى أهمية مقاييس التدفقات النقدية التشغيلية في إدارة مخاطر السيولة في بنك البركة الاسلامي خلال (2015-2019)، وشملت الدراسة مقاييس التدفقات النقدية التشغيلية، نسب مخاطر السيولة وذلك للتعرف على العوامل المقترحة في ذلك ومدى تطبيقها من خلال الإجابة على إشكالية الدراسة، وخلصت الدراسة الى ضرورة قيام البنوك الاسلامية باعتماد إطار عام لإدارة مخاطر السيولة وتطوير استراتيجية وسياسات وممارسات لإدارة هذه المخاطر وتطوير أدوات ومقاييس أخرى لمتابعتها.

الكلمات المفتاحية: تدفقات نقدية تشغيلية؛ إدارة المخاطر؛ بنك البركة.

Abstract:

This study aims to know the importance of operating cash flow measures in managing liquidity risk in Al Baraka Islamic Bank (2015-2019), The study included measures of operating cash flow, liquidity risk ratios, in order to identify identifying the factors proposed in this and their application by answering the problem of the study. The study concluded to adopt a general framework for managing liquidity risks, develop a strategy, policies and using other tools to following them.

Key words: Operating cash flows; Risk Management; Al Baraka Bank.

المؤلف المرسل: العبسي علي، **الإيميل:** labsi-ali@univ-eloued.dz

1. مقدمة:

تعتبر المعلومات المحاسبية هي المخرجات الرئيسية لأي نظام محاسبي، ولا بد لهذه المخرجات من صفات وخصائص تحدد جودتها، وتتمثل خصائص الجودة في الصفات التي تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين مما يتطلب مواكبة التغييرات في بيئة المخاطر والمعلومات وكذلك مدى جودتها لأغراض دقة القياس والتناغم مع احتياجات متخذي القرار المستثمرين عند عرض القوائم المالية والتي منها جدول تدفقات الخزينة لما له من أهمية كبيرة نظراً للصعوبات والمشاكل المصاحبة لأساس الاستحقاق التي ترتب عليها إخفاء التدفقات النقدية، واتساع الفجوة بينها وبين صافي الربح. واقتناعا منهم بأن صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية هو الدليل النهائي على جودة الأرباح، لأن نجاح المؤسسات من خلال حصولها على صافي تدفقات نقدية موجبة من أنشطتها التشغيلية.

في دراستنا هذه سنحاول الاستعانة ببعض المقاييس والمؤشرات المستخرجة من القوائم المالية عامة ومن جدول تدفقات الخزينة خصوصاً وذلك من زاوية التدفقات النقدية التشغيلية لما تشكله من أهمية في إدارة مخاطر السيولة في البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية، وعلى الرغم من وجود عدة مقاييس ومؤشرات إلا أن هناك قصور في النسب المالية المشتقة من قائمتي حسابات النتائج والميزانية المعتمدة في التنبؤ بمخاطر البنوك الاسلامية كونها تحلل وتفسر نتائج الاعمال بشكل غير متكامل وغير دقيق وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها في إدارة مخاطر التدفقات النقدية المستقبلية خصوصا التشغيلية في ظل ازدياد حدة المنافسة في بعض البلدان وهو ما لاحظناه من اعتماد شبابيك الصيرفة الاسلامية في البنوك العمومية في الجزائر.

1.1. الإشكالية:

من هنا وفي إطار ما سبق تتضح ملامح إشكالية الدراسة في ما مدى مساهمة أو قدرة كلٌ من مقاييس التدفقات النقدية التشغيلية ونسب مخاطر السيولة في التنبؤ بالمخاطر وحسن إدارتها والمتعلقة بالتدفقات النقدية لبنك البركة الاسلامي؟

2.1. فرضية الدراسة:

تبنى الدراسة على فرضية رئيسية مفادها التطبيق المشترك لمقاييس التدفقات النقدية التشغيلية ونسب مخاطر السيولة مما يحقق قدرة تنبؤيه لهذه النسب في إمكانية إنشاء إدارة كفؤة للمخاطر على مستوى بنك البركة الاسلامي.

3.1. الدراسات السابقة:

يمكن تناول بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث بهدف التحقق من نتائجها وموقف الدراسة الحالية من خلال الاضافات المفيدة، وهي كالاتي:

1.3.1. دراسة (مروج طاهر وهذال المرسومي، 2015)

بعنوان "تأثير إدارة مخاطر السيولة المصرفية في الاداء المالي المصرفي"

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على أثر تبني المصارف لمؤشرات مصرفية مهمة مثل مؤشرات مخاطر السيولة في مؤشرات الاداء المالي ولعينة مختارة من المصارف الاهلية العراقية بلغت 14 مصرفا، ولسلسلة زمنية مختارة لمدة 10 سنوات، وتوصلت الدراسة في النهاية إلى مجموعة من الاستنتاجات من بينها ارتفاع نسبة النقد والموجودات النقدية قياسا بالموجودات الاخرى لدى المصارف، وهذا يؤشر تراكم الاموال السائلة غير المدرة للربحية فيها مما اثر بشكل كبير على نسب الاداء المالي المختلفة لديها، وربما يعكس ذلك تخوف إدارات المصارف من الدخول في مجالات استثمارية تتضمن نوع من المجازفة.

2.3.1. دراسة (عساف، 1999)

بعنوان" أهمية مقاييس التدفقات النقدية في تفسير مخاطر السوق المالي بالتطبيق على الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد ما إذا كانت مقاييس التدفق النقدي توفر معلومات مختلفة عن التي يقدمها صافي الدخل وذلك في تفسير مخاطر السوق المالي، وتحديد أي من هذه المقاييس له قدرة أكبر على تفسير مخاطر السوق المالي وقد تم تطبيق هذه الدراسة على عينة مكونة من 25 شركة من الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية خلال فترة خمس سنوات من عام 1987-1991، وقد توصلت الدراسة إلى أن أفضل مقاييس التدفق النقدي في تفسير مخاطر السوق المالي هو التدفق النقدي عن الأنشطة التشغيلية

والاستثمارية التمويلية، وأن صافي الدخل يوفر معلومات إضافية مختلفة عن التي تقدمها مقاييس التدفق النقدي باستثناء التدفق النقدي المتأتي عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية في تفسير مخاطر السوق المالي.

3.3.1. دراسة (*Sadka, 2011*)

بعنوان" مخاطر السيولة والمعلومات المحاسبية" *Liquidity Risk & Accounting Information*

هدفت هذه الدراسة إلى وجود علاقة بين المعلومات المحاسبية ومخاطر السيولة على الرغم من وجود بعض الانتقادات التي وجهت لهذه الدراسة وإن الحجج النظرية تركز بشكل رئيسي على مستوى السيولة وليس على السيولة نفسها، وأهم ما خلصت له الدراسة على أهمية دور المعلومات المحاسبية خلال أزمات السيولة، وزيادة جودة المعلومات ممكن أن تخفض تعرض الشركات لمخاطر السيولة.

4.3.1. دراسة (*Kisang Ryu & Shawn Jang, 2004*)

بعنوان" قياس الأداء من خلال نسب التدفق النقدي والنسب التقليدية"

Performance Measurement through Cash Flow Ratios and Traditional Ratios

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في أداء البنوك التجارية والمؤسسات المالية من خلال استخدام كل من نسب التدفق النقدي والنسب المالية التقليدية على مدى خمس سنوات (1999-2003)، باستخدام قاعدة البيانات المالية من قسم بنوك ومؤسسات مالية، حيث تم استخدام اختبارات t لعينة مستقلة للتحليل وذلك لأداء البنوك التجارية المؤسسات المالية حسب قياسها باستخدام مؤشرات السيولة والملاءة والكفاءة التشغيلية. وأظهرت النتائج أن النسب التقليدية ولدت نتائج مختلفة عن نسب التدفق النقدي في السيولة. ووجدت أن المؤسسات المالية لديها نسب سيولة أعلى بكثير من البنوك التجارية، مما يشير إلى احتمال أن يكون الفرق ناتجًا عن نوع البنك.

ومن خلال الاستعراض السابق لتلك الدراسات التي اهتمت بدراسة التدفقات النقدية التشغيلية ومخاطر السيولة ومقارنة أفضلية كل من مقاييس التدفقات النقدية من حيث القدرة على التنبؤ بالمخاطر المتعلقة بالتدفقات النقدية والسيولة.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها قامت بتطبيق واستخدام كل من مقاييس التدفقات النقدية التشغيلية ونسب مخاطر السيولة، منها مقاييس ونسب أخذت جدول تدفقات الخزينة متعلقة بالتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل، ونسب متعلقة بالسيولة أخذت من الميزانية وحسابات النتائج والتي لها القدرة على إدارة المخاطر بهما، علما بأن هذه المتغيرات لم يسبق دراستها كمتغيرات مجتمعة –حسب علم الباحثين– في أي دراسة سابقة.

2. الإطار النظري للدراسة:

بالاستناد إلى الإطار الفكري العام لأدبيات التدفقات النقدية التشغيلية ومخاطر السيولة المصرفية، وفي ضوء إشكالية الدراسة وأهدافها قمنا بتوليف مؤشرات ونسب للعلاقة بين المتغيرات، حيث بُنيت الدراسة على ما توافر لدينا من معرفة لهذه المقاييس والنسب وبمراجعة واسعة للبحوث الحديثة في هذا المجال، ولقد تم الاعتماد على التدفقات النقدية التشغيلية ومخاطر السيولة لدى بنك البركة الاسلامي كأساليب للتحليل المالي فيها من خلال النسب المالية المستخدمة.

1.2. التدفقات النقدية التشغيلية:

تبين قائمة التدفقات النقدية المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة معينة، تُعَبِر قائمة التدفقات النقدية عن معدل النبض للمؤسسة؛ فهي تُظهِر لنا نتائج عمليات التشغيل، ومصادر السيولة، وأوجه إنفاقها، مما يساعد المستثمرين على تحديد ما إذا كانت المؤسسة تقف على أرضية مالية قوية تجعلها المكان الأمثل لاستثمار أموالهم. وبالمثل، يستعين الدائنون بقائمة التدفقات النقدية لتحديد ما إذا كانت السيولة المتاحة لدى الشركة ستُمَكِنها من تأمين النفقات التشغيلية، وسداد ديونها وتصنف التدفقات النقدية إلى تدفقات من الأنشطة التشغيلية، وتدفقات من الأنشطة الاستثمارية، وتدفقات من الأنشطة التمويلية، وسنركز في دراستنا هذه على التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية لأنها تتعلق بالنشاط الرئيسي المولد للإيرادات لتلك المؤسسات.

1.1.2. مفهوم التدفقات النقدية التشغيلية:

– عرفها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) عبر معيار المحاسبة الدولي رقم 7 قائمة التدفقات النقدية بأنها: (حميدات، 2019، صفحة 71) وتمثل الآثار النقدية لعناصر لجدول

حسابات الخزينة إضافة إلى عناصر رأس المال العامل، ومن أمثلة التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية المقبوضات النقدية من بيع السلع وتقديم الخدمات، المقبوضات النقدية من العمولات والإتاوات والرسوم والإيرادات الأخرى، المدفوعات النقدية للموردين مقابل شراء البضائع والحصول على الخدمات، المدفوعات النقدية للموظفين أو بالنيابة عنهم، المدفوعات النقدية لضرائب الدخل أو المبالغ المستردة منها ما لم تتعلق مباشرة بالنشاطات الاستثمارية التمويلية وكذلك التدفقات النقدية الناتجة عن تقديم السلف والقروض النقدية وتحصيلها والتي تقدمها المؤسسات المالية (البنوك) على أنها أنشطة تشغيلية.

– هي النقد المتأتي من الأنشطة التشغيلية والتي تشكل الأنشطة الأساسية أو الرئيسية للمؤسسة والمدرة للدخل، وهذه الأنشطة ليست استثمارًا أو أنشطة تمويل. حيث يشير مبلغ النقد من العمليات إلى مستوى الإعسار الداخلي للمؤسسة، ويعتبر بمثابة المؤشر الرئيسي للمدى الذي ولّدت فيه عمليات المؤسسة تدفقات نقدية كافية من أجل ضمان القدرة التشغيلية للمؤسسة، ودفع أرباح الأسهم، والقيام باستثمارات جديدة وسداد القروض دون اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية. *(Company Accounts and Analysis of Financial Statements, 2020, p. 242)*

2.1.2. أهمية التدفقات النقدية التشغيلية:

– تستخدم بيانات التدفقات النقدية التشغيلية بالاقتران مع باقي البيانات المالية، فإنها تزود المستخدمين بمعلومات تمكنهم من تقييم التغيرات في أصول المشروع وهيكلها المالي بما في ذلك سيولة البنك وقدرتها على الوفاء بالدين. (شحدة، 2008، صفحة 16)

– تُعبر التدفقات النقدية التشغيلية عن صحة الوضع المالي للبنك. فالزيادة في النقدية، تعني الحفاظ على الطاقة التشغيلية وإمكانية التوسع في أعمال البنك.

– تعكس جميع العمليات التي تؤثر على بنود حسابات النتائج، وبعض بنود الميزانية مثل حسابات رأس المال العامل كالمدينين والدائنين والمخزون... الخ.

– تساعد في عملية إجراء المقارنات بين تقارير الأداء التشغيلي لمختلف تلك المؤسسات وذلك بسبب عدم تأثير المعالجات المحاسبية المختلفة.

– أن التدفقات النقدية التشغيلية لها أهمية خاصة حيث أنها مفيدة جداً للغاية في تقييم مدى اليسر المالي والسيولة المالية المتأتية من الأنشطة التشغيلية في المؤسسة ومعرفة مدى مرونتها

المالية حيث أنها تتصف بمجموعة من الخصائص تميزها عن الأنشطة الأخرى وتجعلها أكثر شمولاً حيث أنها مؤشر جيد على صدق ربحية المؤسسة.

3.1.2. نسب التدفقات النقدية التشغيلية:

تناولت العديد من الدراسات تحليل قائمة التدفقات النقدية، حيث استخدمت هذه الدراسات مجموعة من المقاييس الخاصة بالتدفقات النقدية عامة والتدفقات النقدية التشغيلية بالخصوص والهدف من هذه المقاييس هو إيضاح الاتجاهات العامة للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة ومن ثم استخدامها كمؤشر لقياس قوة المركز النقدي للمشروع، إضافة إلى استخدامها لأغراض التنبؤ بحجم التدفقات النقدية المستقبلية ولإدارة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية.

أ. نسبة النقدية التشغيلية: وتبين هذه النسبة مدى قدرة الأنشطة التشغيلية في المصرف على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على جودة أرباح الشركة والعكس بالعكس: (مطر، 2006، صفحة 163)

$$\text{نسبة النقدية التشغيلية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{النتيجة الصافية}}$$

ب. نسبة العائد على الأصول من التدفقات النقدية التشغيلية: وتوضح هذه النسبة مدى قدرة أصول المصرف على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة المؤسسة في استخدام اصولها أو موجوداتها، وحافز للمزيد من الاستثمار في المستقبل، وتحدد بالعلاقة التالية: (شنوف، 2012، صفحة 219)

$$\text{العائد على التدفقات النقدية التشغيلية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

ت. نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الاستحقاق الحالي للديون طويلة الأجل وأوراق الدفع قصيرة الأجل: وتشير هذه النسبة إلى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في استحقاقات الديون طويلة الأجل، والديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل، إن ارتفاع هذه النسبة يعني أن وضع النقدية للمصرف جيد ولا يعاني من مشكلات تتعلق بها. وتحدد بالعلاقة التالية: *(Gibson, 2001, p. 365)*

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

استحقاقات الديون طويلة الأجل + الديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل

2.2. إدارة مخاطر السيولة في البنوك الاسلامية:

تعاظمت المخاطر المحدقة بالبنوك الاسلامية وتغيرت طبيعتها في ظل تطورات التحرر المالي وتنامي استخدام أدوات مالية جديدة، ودخول عامل التكنولوجيا بقوة، مما أكسب إدارة المخاطر أهمية متزايدة لدى البنوك، حيث أدرجتها لجنة بازل كأحد المحاور الهامة لتحديد الملاءة البنكية. لذلك سعت البنوك الاسلامية للبحث عن أساليب وطرق تحوطية تختلف عن النموذج التقليدي الذي لا يخدم طبيعة عملها.

1.2.2. إدارة المخاطر:

يجب أن يكون لدى البنوك عملية شاملة لإدارة المخاطر (تشمل إشرافاً فعالا مَن مجلس الإدارة والإدارة العليا)، تحدد وتقيس وتقيم وتتابع كافة المخاطر الكبيرة والإبلاغ عنها والسيطرة عليها أو الحد منها في الوقت المناسب. كما تشمل تقييم مدى كفاية رأسمال البنوك وسيولتها، وذلك بالمقارنة مع حجم مخاطرها وأوضاع السوق والاقتصاد .كما يشمل ذلك، وضع تدابير طوارئ ومراجعتها (بما فيها خطط تعافي قوية وموثوقة حيثما كان ذلك مبرراً) وتأخذ هذه التدابير، بعين الاعتبار الظروف الخاصة بالبنك. وتتناسب عملية إدارة المخاطر للبنك، مع حجم المخاطر لديه وأهميته النظامية (صندوق النقد الدولي، 2014، صفحة 74).

– إدارة المخاطر هي تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب (الرحمن، 2017، صفحة 139).

– إدارة المخاطر هي عملية ينفذها مجلس الإدارة والإدارة العامة والمسيرين وجميع موظفي المنظمة. يؤخذ في الاعتبار في تطوير الاستراتيجية وكذلك في جميع أنشطة المنظمة. وهي مصممة لتحديد الأحداث المحتملة التي يمكن أن تؤثر على المنظمة وإدارة المخاطر في حدود استعدادها لتقبل المخاطر، ويهدف إلى توفير ضمانات معقولة فيما يتعلق بتحقيق أهداف المنظمة *(VILLEPELET, 2005, p. 5)*.

2.2.2. مخاطر السيولة في البنوك الاسلامية:

تنشأ هذه المخاطر من عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية وتقلل من مقدرة البنك على الايفاء بالتزاماته التي حانت آجالها، وربما تكون هذه المخاطر نتيجة الصعوبة في الحصول على السيولة بتكلفة معقولة عن طريق الاقتراض، أو تعذر بيع الأصول (أحمد، 2003، صفحة 32).

حددت لجنة بازل للإشراف البنكي مخاطر السيولة النقدية باعتبارها خطر عدم قدرة المؤسسات المالية على تلبية كل من التدفقات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة في الحاضر والمستقبل والاحتياجات الإضافية بشكل فعّال من دون التأثير على العمليات اليومية أو الحالة المالية للبنك، كما يحدد مخاطر السيولة في السوق باعتبارها الخطر المتمثل في عدم تمكن أي مؤسسة مالية من الايفاء بالتزاماتها بسهولة عن أي موقف أو إزالته من دون التأثير بشكل كبير على سعر السوق بسبب عدم كفاية الأسواق في العمق أو اضطرابها *(Onorato, 2012, p. 2)*.

وبالتالي يمكن السيطرة على تمويل مخاطر السيولة من خلال الترتيب المناسب للتدفقات النقدية المطلوبة، والبحث عن مصادر جديدة لتمويل عجز السيولة، كما يمكن معالجة مخاطرة تسييل الأصول من خلال تنويع محفظة الأصول ووضع قيود على بعض المنتجات ذات السيولة المنخفضة (غربي، 2011، صفحة 8).

وتختلف حالة البنوك الاسلامية اختلافا جذريا عن البنوك الربوية في أنها لا تقدم الأموال قروضا لآجال محددة، بل تقوم بتمويل مشروعات حقيقية يصعب في معظم الأحيان انضباط مواعيد تصفيتها وتحصيل نتاجها مهما كانت تنبؤات دراسات الجدوى وبرامج التنفيذ، مما يترتب عنه صعوبة إيجاد السيولة اللازمة في الوقت المناسب لرد الودائع عند مواعيد استحقاقها.

3.2.2. نسب السيولة: تقيس نسب السيولة الملاءة المالية لبنك في المدى القصير، أي مقدرة البنك على تسديد الالتزامات المالية الثابتة، وبالتالي تُظهر إلى أي مدى تكون الالتزامات المتداولة مغطاة بأصول متداولة يمكن تحويلها إلى نقد في فترة زمنية قصيرة تعادل تقريباً فترة استحقاق الالتزامات المتداولة.

إن عدم وجود سيولة كافية لدى البنك يؤدي إلى زيادة احتمال تخلف البنك عن تسديد التزاماته المالية الثابتة مما قد يدفعه نحو الافلاس. لذلك فإن البنوك ومؤسسات التمويل الصغير تُعوّل كثيراً على نسب السيولة.

أ. نسبة النقدية: تقيس هذه النسبة مدى جاهزية البنك من النقدية لسداد الالتزامات قصيرة الأجل الفورية. يهتم المحللون بهذه النسبة لأن أصول البنك من النقد ومكافئ النقد تعتبر أكثر الأصول المتداولة سيولة، وبالتالي هي التي سوف يتم الاعتماد عليها للوفاء بالالتزامات بشكل رئيسي وخاصة في حال عدم تمكن البنك من تسييل الأصول المتداولة الأخرى.

وتحسب بالعلاقة التالية: *(Abbas, 2018, p. 121)*

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{النقد + النقد المعادل}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

ب. نسبة السيولة الجارية: تقيس هذه النسبة عدد مرات تغطية الأصول المتداولة للالتزامات المتداولة، بمعنى آخر إلى أي مدى يمكن أن تتدنى القيمة الدفترية للأصول المتداولة ولا يزال باستطاعة البنك أن يسدد التزاماته المتداولة، وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية: *(Abbas, 2018, p. 122)*

$$\text{نسبة السيولة الجارية} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

ت. نسبة السيولة السريعة: وتسمى أيضاً نسبة التداول، حيث تقيس هذه النسبة قدرة البنك على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل دون الحاجة إلى تصفية المخزون، تحتسب هذه النسبة بقسمة الأصول المتداولة بعد خصم المخزون على الالتزامات المتداولة: (Abbas, 2018, p. 121)

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة + المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

3. منهجية الدراسة:

سوف نتطرق في منهجية دراستنا هذه إلى التعريف ببنك البركة الاسلامي والصيغ التمويلية وإدارة المخاطر لديه.

1.3.نبذة عن بنك البركة الاسلامي

مجموعة البركة المصرفيّة مرخّصة كمصرف جملة إسلامي من مصرف البحرين المركزي، ومدرجة في بورصتي البحرين وناسداك دبي، وتعتبر بنك البركة من روّاد العمل المصرفي الإسلامي على مستوى العالم حيث تقدّم خدماتها المصرفيّة المميّزة إلى حوالي مليار شخص في عديد الدّول.

وللمجموعة انتشار جغرافي واسع من خلال وحدات مصرفيّة تابعة ومكاتب تمثيل في 17 دولة، تقدّم خدماتها عبر أكثر من 700 فرع، وللمجموعة حاليا تواجد في كلّ من الأردن، مصر، تونس، البحرين، السودان، تركيا، جنوب أفريقيا، الجزائر، باكستان، لبنان، المملكة العربية السعودية، سوريـة، المغرب وألمانيا بالإضافة إلى فرعين في العراق ومكتبي تمثيل في كل من إندونيسيا وليبيا، وتقدّم بنوك البركة منتجاتها وخدماتها المصرفيّة والماليّة وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية السّمحاء في مجالات مصرفيّة التّجزئة، والتّجارة، والاستثمار بالإضافة إلى خدمات الخزينة، هذا ويبلغ رأس المال المصرّح به للمجموعة 2.5 مليار دولار أمريكي *(Al Baraka Banking Group)*.

2.3.صيغ التمويل الاسلامي لدى بنك البركة

مجموعة البركة المصرفية هي مصرف إسلامي عالمي رائد يقدم خدمات بنوك الجملة الاستثمارية، وحاليا تقوم فروع البنك المنتشرة في 17 دولة بتقديم صيغ التمويل أو المنتجات التالية: *(Al Baraka Banking Group)*

1.2.3. المرابحة (بيوع): هي ترتيبات تمويل يوافق المصرف بموجبها على شراء أصل من الأصول (سلعة) بناء على طلب العميل. يقوم المصرف بحيازة السلعة حيازة قانونية ثم يبيعها بعد ذلك إلى العميل بسعر بيع متفق عليه يتألف من مبلغ التمويل زائدا هامش الربح، وتستخدم المرابحة على نطاق واسع في تمويل المستهلكين والشركات أيضا.

2.2.3. المضاربة: هي صيغة تمويل إسلامية بين المصرف الذي يقدم مبلغا محددا من رأس المال وبين مضارب وهو الذي يتولى عملية الإدارة لتنفيذ المشروع أو التجارة أو الخدمة بهدف كسب الربح.

3.2.3. المشاركة: هي صيغة تمويل إسلامي في شكل شراكة بين المصرف والعميل يقوم بموجبها كل طرف بالمساهمة في رأسمال الشراكة بشكل متساو أو بدرجات متفاوتة إما لإقامة مشروع جديد أو المشاركة في مشروع قائم. يجوز أن يقوم المصرف تدريجيا بتحويل حصته في المشاركة للمشارك الآخر بحيث يتم خفض حصته تدريجيا لغرض تحويل ملكية المشروع بكامله في النهاية إلى الطرف الآخر، وتسمى هذه المشاركة "مشاركة متناقصة"، ويتم تقاسم الأرباح وفقا لعقد المشاركة. أما الخسارة فيتم تحملها بالنسبة والتناسب وفقا لحصة كل مشارك في رأس المال.

4.2.3. الإجارة: هي عقد إيجار تشغيلي يقوم بموجبه المصرف بشراء وتأجير معدات مطلوبة من قبل العميل مقابل إيجار متفق عليه. لا يشمل العقد وعدا بأن يتم نقل ملكية العين المؤجرة في نهاية مدة الإيجار إلى المستأجر.

5.2.3. الإجارة المنتهية بالتمليك: هي عقد إيجار يقوم بموجبه المصرف بشراء وتأجير معدات مطلوبة من قبل العميل مقابل إيجار متفق عليه. ومع ذلك يختلف هذا العقد عن عقد الإجارة في أن هذه الترتيبات تتيح للمستأجر خيار تملك العين المؤجرة في نهاية مدة الإيجار المحددة.

3.3. إدارة المخاطر لدى بنك البركة الاسلامي

تشكّل إدارة المخاطر جزءًا لا يتجزأ من عملية صنع القرار في بنك البركة ويقوم مجلس الإدارة، بناء على توصيات لجنة مجلس الإدارة للمخاطر، بتعريف ووضع المستويات العامة الاستراتيجية المخاطر ومستوى تقبّل وتنويع المخاطر واستراتيجيات توزيع الأصول، ويشمل ذلك السياسات المتعلّقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة وغيرها، هذا إلى جانب المعاملات مع الأطراف ذات الصلة وطريقة الموافقة عليها وإعداد تقارير عنها. وتقوم لجنة إدارة المخاطر ولجنة الأصول والخصوم ولجنة الائتمان التابعة للإدارة واللجان التنفيذيّة الأخرى بتقديم التوجيه والمساعدة في إدارة مخاطر ميزانية مجموعة بنك البركة المصرفية بشكل عام. كما يقوم البنك بإدارة كافة المتعرضات عن طريق وضع حدود موافق عليها من قبل مجلس الادارة أو من يفوّضهم من لجان الادارة. كما يتمّ بشكل دوري ومستمر مراجعة سياسات المخاطر وإجراءات الحماية من هذه المخاطر.

إن وظيفة إدارة المخاطر في مجموعة البركة المصرفية مسؤولة عن صياغة ومتابعة سياسات المجموعة فيما يتعلق بكافة جوانب المخاطر، وتطوير إطار عام لقياس المخاطر، وتنسيق جميع الخطوات المطلوبة من الوحدات التابعة فيما يتعلق بتطبيق متطلبّات بازل 3، وحيثما يكون الزامًا، متطلّبات بازل 2، بموجب قواعد البنوك المركزية. كما أنّها مسؤولة عن استحداث نظم وبرمجيات فعّالة لقياس وإدارة المخاطر، ومتابعة امتثال البنك لهذه المعايير مع تزويد إدارة البنك بتقارير عن مختلف المخاطر.

إنّ لدى بنك البركة الاسلامي وكلّ وحدة تابعة إطارًا عامًا لإدارة السيولة يأخذ في الحسبان متطلبات السيولة فيما يتعلق بحساباتها الجارية وحسابات التوفير والودائع من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وحسابات الاستثمار المقيّدة والمطلقة، بحيث تحتفظ الوحدة بأصول سائلة بمستويات احترازية مناسبة لتأمين القدرة على توفير النقد بالسرعة اللازمة للوفاء بجميع التزاماتها. إنّ إدارة السيولة تقتضي أيضا مراعاة تأثير التدفّق النقدي الخارج المحتمل الذي ينتج عن التزامات غير قابلة للإلغاء لتمويل أصول جديدة وأيضًا تأثير خطر احتمال حدوث سحوبات كبيرة من قبل واحد أو أكثر من كبار العملاء، وذلك بتأمين عدم الاعتماد على عميل واحد أو مجموعة صغيرة من العملاء. وعلاوةً على السياسات الداخلية لإدارة السيولة الخاصة بها، يكون أيضًا مطلوبًا من كل وحدة تابعة الاحتفاظ بودائع نقدية لدى البنوك المركزية في دولها بما يعادل نسبة مئوية من الودائع لديها حسبما يحدده كل بنك مركزي وتبلغ هذه النسبة في أكثر الحالات 20 %. ويقوم بنك البركة الاسلامي أيضًا بالاحتفاظ بأموال سائلة كبيرة تكون مخصصة ومتوفرة لوحداتها التابعة في الحالات بعيدة الاحتمال التي قد تحتاج فيها الوحدات للمساعدة، ويتوافق إعداد تقارير إدارة السيولة مع كافة متطلبات الأنظمة المحلية *(Al Baraka Banking Group)*.

4. نتائج الدراسة:

النسب المالية تمثل أهم أدوات التحليل الأساس بالرغم من أنها أقدم أنواع التحليل، والنسب المالية علاقة رياضية بين رقمين أو أكثر من الأرقام المالية المتاحة عن البنك أحدها على الأقل مستخرج من القوائم المالية.

تحدد النسب المالية وبصور كمية نقاط القوة والضعف في وضعية بنك البركة الاسلامي، وتتضمن أهمية هذه النسب المستخدمة للتحليل في دراستنا هذه في ما يلي:

الجدول 1: *نسبة النقدية التشغيلية.*

الوحدة ألف دولار

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
صافي التدفقات النقدية التشغيلية	392,798) (	543,107	165,000	950,785	1,571,504
النتيجة الصافية	286,186	267,636	206,919	216,728	180,166
النسبة المئوية	(137.25)	202.92	79.74	438.69	872.25

المصدر: *من إعداد الباحثين بناءً على التقارير السنوية لبنك البركة الاسلامي.*

وهي نسبة مختلطة كما تبين في الجدول أعلاه، فصافي التدفقات النقدية التشغيلية يتم الحصول عليه من جدول تدفقات الخزينة بينما نحصل على النتيجة الصافية من حسابات النتائج، وتشير النسبة السالبة لسنة 2015 ضعف مستوى جودة الأرباح، ويتضح المؤشر العالي لباقي السنوات وهو مؤشر إيجابي يبين إلى أي مد نجح بنك البركة في دعم أرباح المتحققة عبر تدفقاته النقدية التشغيلية أو بالأحرى النجاح الذي حققته الأرباح الصافية في توليد تدفقات نقدية تشغيلية والمؤشر الأعلى كان سنة 2019 بنسبة 872.25 % ويشير إلى أداء جيد للبنك وقدرة الأرباح المحققة على توليد التدفقات النقدية التشغيلية.

الجدول 2: *نسبة العائد على الأصول من التدفقات النقدية التشغيلية.*

الوحدة ألف دولار

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
صافي التدفقات النقدية	392,79) (8	543,107	165,000	950,785	1,571,50 4
مجموع الأصول	24,618,2 01	23,425,2 65	25,453,2 11	23,831,2 38	26,258,53 1
النسبة المئوية	(1.59)	2.31	0.65	3.99	5.99

المصدر: *من إعداد الباحثين بناءً على التقارير السنوية لبنك البركة الاسلامي.*

يتضح من خلال الجدول 2 أن نسبة العائد على الأصول من التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية سلبية في سنة 2015 بنسبة 1.59 % وهذا دليل على أن بنك البركة

الاسلامي يجد صعوبة في تحصيل مستحقات الإجارة المنتهية بالتمليك وضعف المكاسب المحققة من الانشطة التشغيلية، وتختلف هذه النسبة عن سابقاتها في سنوات 2016-2019 من حيث شمول النسب لكل الاصول المتاحة لدى بنك البركة الاسلامي سواء كانت تلك الاصول متداولة أو ثابتة، أو صافي التدفقات من الانشطة التشغيلية، حيث كان الارتفاع لهذه النسبة مؤشراً جيداً يبين قدرة أصول بنك البركة على توليد تدفقات نقدية، لذا نرى أن أكثر ما لجأ إلى هذه النسبة هم حاملي حسابات الاستثمار بزيادة حقوقهم وبمبالغ متذبذبة خلال سنوات الدراسة.

الجدول 3: *نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى مجموع الديون.*

الوحدة ألف دولار

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
صافي التدفقات النقدية التشغيلية	(392,798)	543,107	165,000	950,785	1,571,504
مجموع الديون	8,009,019	8,139,890	9,060,441	8,452,883	8,779,465
النسبة المئوية	(4.90)	6.67	1.82	11.25	17.90

المصدر: *من إعداد الباحثين بناءً على التقارير السنوية لبنك البركة الاسلامي.*

تشير نسبة سنة 2015 السالبة إلى قيمة 4.90 %، وهذا دليل على أن التدفقات النقدية التشغيلية لم تكن كافية لتغطية سداد الديون بسبب زيادة التدفقات النقدية الخارجة وأهمها احتياطات لدى البنك المركزي ومبالغ مستحقة لدى البنوك، وهو مالا يتفق مع أغلب نسب السنوات الأخرى على التوالي من خلال قيمها الايجابية 6.67، 1.82، 11.25، و17.90% والتي يتضح فيها إرتفاع كفاية صافي التدفقات النقدية التشغيلية وقدرتها في سداد الديون وذلك من خلال انخفاض التدفقات النقدية الخارجة لباقي السنوات وأهمها زيادة الذمم المدينة والحسابات الجارية لدى الزبائن، ويمكن الاعتماد كذلك على هذه النسبة لتوضيح عدد السنوات التي يستغرقها سداد الديون باستخدام التدفقات النقدية التشغيلية المتاحة ذاتياً.

الجدول 4: *نسبة النقدية.*

الوحدة ألف دولار

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
النقد + النقد المعادل	17,332,461	16,496,866	17,431,135	15,311,877	16,281,863
الخصوم المتداولة	5,649,367	5,902,167	6,787,903	6,504,682	7,301,996
النسبة	3,06	2,80	2,56	2,35	2,23

المصدر: *من إعداد الباحثين بناءً على التقارير السنوية لبنك البركة الاسلامي.*

هنا يتضح ومن خلال الجدول 4 أن نسبة حسابات النقدية وما يعادلها كانت في سنة 2015 هي 3,06 وهذا يعني أن النقد وما يعادله يغطي 3,06 من كل وحدة نقدية من الخصوم المتداولة مما يعني أن بنك البركة يستطيع سداد 3,06% من الالتزامات المالية التي عليه في أيام معدودة من مالها من نقد، وكذلك في باقي سنوات الدراسة وبنسب متقاربة وهو ما يبين أريحية البنك في الوفاء بالتزاماته قصيرة الاجل دون اللجوء إلى باقي الاصول الاخرى، وتعبر كذلك عن تحفظ البنك بدرجة كبيرة لأنها تستبعد باقي الاصول ماعدا النقد وهو قابلة للسداد في الحال، لكن من المهم الانتباه إلى تدني هذه النسبة تباعا من سنة إلى أخرى من 3,06 في سنة 2015 إلى 2,23 في سنة 2019 وهو لا يعني في كل الاحوال سوء وضع السيولة لدى بنك البركة، إلا أنه يتطلب الحذر والبدء باتخاذ ترتيبات منها الاقتراض للحصول بموجبها على النقد في الوقت المناسب.

الجدول 5: *نسبة السيولة الجارية.*

الوحدة ألف دولار

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الأصول المتداولة + المخزون	19,333,386	18,548,500	20,278,667	18,586,833	20,174,206
الخصوم المتداولة	5,649,367	5,902,167	6,787,903	6,504,682	7,301,996
النسبة	3,42	3,14	2,98	2,85	2.76

المصدر: *من إعداد الباحثين بناءً على التقارير السنوية لبنك البركة الاسلامي.*

نلاحظ من خلال الجدول 5 نسبة السيولة الجارية لسنوات الدراسة أكبر من النسبة النمطية 2 وكانت 3,42، 3,14، 2,98، 2,85 و2,76 على التوالي للسنوات (2015-2019)

موضحة مدى قدرة بنك البركة من خلال الاصول المتداولة على الوفاء بالخصوم المتداولة، حيث تشير النسب في دراستنا هذه أن قيمة الاصول المتداولة التي يمتلكها بنك البركة تكفي لسداد الخصوم المتداولة أكثر من مرتين، مما يعني أن أصحاب الخصوم المتداولة قصيرة الأجل يكونون في أمان إذا كانت قيمة الأصول المتداولة ضعف قيمة الخصوم المتداولة.

الجدول 6: *نسبة السيولة السريعة.*

الوحدة ألف دولار

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الأصول المتداولة	18,891,051	18,079,262	19,808,789	18,030,783	19,510,478
الخصوم	5,649,367	5,902,167	6,787,902	6,504,682	7,301,996
النسبة	3,34	3 ,06	2,91	2,77	2,67

المصدر: *من إعداد الباحثين بناءً على التقارير السنوية لبنك البركة الاسلامي.*

نلاحظ نسبة السيولة السريعة ومن خلال الجدول 6 وبما أن النسبة النمطية هي 1 (100%) أن كل النسب أكبر من 1 لكل السنوات وهذا يعني أن الاصول المتداولة بعد خصم المخزون لها القدرة على الوفاء بخصومها المتداولة، حيث تمكن هذه النسبة هنا المستثمرين من معرفة مدى قدرة بنك البركة على تغطية التزاماته المتداولة دون اللجوء إلى تصفية المخزون، وبالتالي فان مركز الدائنين قوي جداً وهي مؤشرات جيدة تبين أن بنك البركة تمكن من تغطية أي مصاريف فورية، وأنه يسير بشكل جيد في نشاطه الذي يعمل فيه.

يمكننا قراءة النسب السابقة ومقارنتها بمتوسط النسب المحققة للبنوك الاسلامية الناجحة في نفس النشاط للحكم أكثر، لكن للأسف هناك نقص للبيانات المتاحة في هذا المجال.

5. الخاتمة:

لقد سعت دراستنا هذه إلى توضيح مدى مساهمة أو قدرة كلٌ من مقاييس التدفقات النقدية التشغيلية ونسب مخاطر السيولة في التنبؤ بالمخاطر وحسن إدارتها والمتعلقة بالتدفقات النقدية لبنك البركة الاسلامي، ومن ثم التوصل إلى النتائج التالية:

– إن مقاييس التدفقات النقدية متمثلة في النسب المالية المدروسة هي أفضل مؤشر للتنبؤ بالتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لدى بنك البركة الاسلامي.

– يلتزم بنك البركة الاسلامي بتحمل مخاطر السيولة بما يتناسب مع قدرتها في الحصول على أموال كافية بأساليب تتفق مع النتيجة التي توصلنا إليها من خلال تحليل نسب النقدية للتخفيف من هذه المخاطر.

–عمل حسابات دورية لتحديد الحد الذي يقوم به البنك بتمويل الأصول طويلة الأجل بخصوم قصيرة الأجل.

– لدى بنك البركة خطة طوارئ للسيولة تتناول مختلف مراحل أزمة السيولة.

– يقوم بنك البركة بتقييم ضرورة ومدى إمكانية حصوله على أموال من مصادر التمويل المتاحة، ولأغراض إدارة سيولتها، حيث تتوافر لدى البنك مصادر تمويل متاحة كالتدفقات النقدية الطبيعية الناشئة عن أنشطتها المصرفية العادية، وبيع الأصول المستثمرة القابلة للتداول، والقدرة على الحصول على أموال من المساهمين.

– لدى البنك البركة أنظمة وضوابط كافية، بما في ذلك هيئة الرقابة الشرعية لإبداء الرأي في التزام البنك بأحكام الشريعة الاسلامية ومبادئها السمحة.

– يمكن أن تواجه مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، في أثناء تنفيذ أنشطتها، مصاعب تتعلق بالسيولة بسبب عدم توافق التدفقات الداخلية والخارجية للأموا ل وعند الاقتضاء، يمكن أن يوفر البنك المركزي بصفته المقرض الأخير آليات تتفق مع الشريعة لترتيبات السيولة لتلك المؤسسات. ويجب أن يحدد البنك المركزي لتلك المؤسسات الإجراءات والمتطلبات اللازمة المنصوص عليها والواجب استيفاؤها قبل أن تسمح لتلك المؤسسات باللجوء إلى هيئاتها الإشرافية للحصول على أموال.

وفي ضوء النتائج المتوصل إليها نقدم التوصيات التالية:

– على السلطات الإشرافية (البنك المركزي) أن تتأكد من أن لدى المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية الإسلامية سياسات، وأنظمة وضوابط للسيولة كافية تمكنها من إدارة

السيولة، كما يجب أن يتأكد البنك المركزي من أن تلك المؤسسات تتابع، وتحتفظ بسيولة كافية في جميع الأوقات لمقابلة سحوبات النقد المطلوبة لأصحاب الحسابات الجارية، ولأصحاب حسابات الاستثمار.

– يجب أن يتأكد البنك المركزي أن لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية إطارًا شاملا وسليمًا لتطوير وتطبيق بيئة احترازية سليمة لإدارة مخاطر السيولة الناشئة عن أنشطتها المختلفة.

– على البنوك المركزية أن تتأكد من أن معايير المراجعة القابلة للتطبيق من قبل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية قد تم تطبيقها بشكل صحيح فيما يخص تقييم ملاءمة المخصصات، وتوزيع الأرباح، وإعداد التقارير عن الأرباح لأصحاب حسابات الاستثمار وأن لديها آليات كافية للالتزام بالشريعة.

5. قائمة المراجع:

1.Company Accounts and Analysis of Financial Statements. (2020). Cash Flow Statement. India: NCERT Books.

2. Abbas, G. (2018). Fundamentals of Financial Management. Syrian Arab Republic: Publications of the Syrian Virtual University (SVU).

3.Al Baraka Banking Group. (n.d.). Retrieved June 23, 2020, from www.albaraka.com

4.Gibson, C. (2001). Financial Reporting and Analysis. South-Western: New York Thomson.

5.Onorato, M. (2012, October). Liquidity risk. IBM Software, Business Analytics.

6.VILLEPELET, P. C. (2005). Le management des risques de l'entreprise Cadre de Référence – Techniques d'application. Institut de l'Audit Interne & PricewaterhouseCoopers. Paris France: Editions d'Organisation.

7. جمعة فلاح حميدات. (2019). منهاج خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. المملكة الاردنية الهاشمية: المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين.

8. شحدة ,ع.أ (2008) .كانون الثاني. الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محللي الإئتمان في

البنوك التجارية الأردنية ومحللي الأوراق المالية في بورصة عمان .الأردن ,عمان :جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا.

9. صندوق النقد الدولي .(2014) .الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سبتمبر2012. القاهرة: اللجنة العربية للرقابة المصرفية.

10. طارق الله خان وحبيب أحمد. (2003). إدارة المخاطر – تحليل قضايا في الصناعة الاسلامية– (المجلد الطبعة الأولى). جدة، المملكة العربية السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية.

11. غربي، ا .ل .(2011) .إدارة المخاطر في البنوك الاسلامية .أسس وقواعد النظرية المالية الاسلامية .سطيف، الجزائر.

12. محمود عبد الرحمن. (2017). الاتجاهات السلوكية الحديثة في المحاسبة دراسات وأبحاث. عين شمس مصر: إثراء للتعليم والنشر.

13. مطر، م .(2006) .الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية. المجلد الثاني. عمان، الاردن: دار وائل للنشر.